جامعة الأنبار كلية الآداب

المادة / الحريات العامة

المرحلة الأولـى قسم التاريخ / اللغة الإنجليزيـة

أستاذ المادة / أ.م.د. عبد الرزاق حسين صالـح

المحاضـرة السادسـة //

رابعا :- الحريات الاقتصادية والاجتماعية

ويقصد بها كل الحقوق التي تدخل في نظامها كل النشاطات ذات الصفة الجماعية أي تلك التي لا تخص الفرد لوحده وإنما تشمل مجموعة من الأشخاص وتشمل هذه الحرية ما يأتي:

١- حرية العمل

تشكلت الحضارة الحديثة أساسا على العمل ولهذا فان الحريات المتعلقة بالعمل لها أهمية رئيسة وتصنف إلى أربعة أصناف مميزة .

- الأولى هي حرية العمل أو حق العمل .

- الثانية تتعلق بالعمل نفسه فالمجتمع الحر يعني العمل للجميع .

- الثالثة الحصول على اجر مناسب وهذا يقتضي تجمع العمال باعطاءهم حرية تشكيل النقابات .

- الرابعة هي الإقرار باللجوء إلى الأضراب وهذا الحق يعني رفض العمال بان يشاطروا مشاركة المجتمع في حياته الاقتصادية

ولهذا تعرف حرية العمل نظريا بأنها ((حق الإنسان في العيش من خلال عمله للحصول على المواد الضرورية)) وقررت الإعلانات الدولية والمواثيق والدساتير هذا الحق باعتباره مرتبط مباشرة بالإنسان فلكل فرد الحق في اختيار عمله بحرية وفق شروط عادلة ومرضية ولكل فرد حق الحماية من البطالة أو حق الأجر ألمتساو مع غيره في عمل متطابق لكفاءته . ويكفل للإنسان ولأسرته عيشا يليق بكرامته وتضاف إليه وسائل أخرى لحمايته الاجتماعية عند الزوم ، مثل تحديد ساعات عمل معقولة وإعطاء الرخصة في وقت الفراغ مع إعطاء إجازات أو عطلات دورية وبأجر ...الخ وبذلك فالملاحظ إن حرية العمل وردت في إطار المساعدة التي ضمنها الدستور وهي محددة للفقراء وغير المتمكنين في العمل .

٢- حرية التملك .

ويراد بها قدرة الفرد على أن يصبح مالكا وان تصان ملكيته من الاعتداء عليها وان يكون له حق التصرف فيها وفيما ينتجه وان يسمح للفرد ممارسة حقه في استغلال ملكيته والاستثمار فيها والذي يقرر احتراما للجميع وليس لأحد دون احد . وقد جاءت إعلانات الحقوق العامة للإنسان تضع هذه الحرية (التملك) بعد النص على الحرية المباشرة وقبل النص على مقاومة الطغيان

٣- حرية التجارة والصناعة .

وتعني هذه الحرية إمكانية استثمار واستعمال الناس لثرواتهم في الأعمال التي يريدونها ويرونها مناسبة بشرط أن لا تتعارض مع أخلاق وثقافة البلد واستخدامها بالشراء والبيع في مجال المنافسة المشروعة .

وكانت الإشارة إلى حرية التجارة والصناعة ذات شان قليل ولم تكن هذه الحرية تأخذ شكلها الطبيعي إذا كان هنالك عراقيل تقف أمام ممارستها بسبب التوجهات المختلفة للدول وحتى إعلان حقوق الإنسان لم يشير صراحة إلى هذه الحرية إلى أن صدر القانون المالي لعام ((١٧٩١)) إذا قرر ((إن الإفراد هم أحرارا بالتعامل التجاري وممارسة أي عمل ومهنة تجارية أو أي فن يجده حسنا ويستوجب الحصول على إجازة من قبل الدولة لممارسة هذا الحق)) واثر هذه الحرية واضح تماما للعيان في العالم اجمع لما ظهر من حرية التجارة العالمية بين الدول والأفراد والجماعات والمؤسسات وغيرها .

٤ - حرية الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية .

وبموجب هذه الحرية فان للفرد أن يتمتع بضمان اجتماعي يوفره له المجتمع ولأسرته على الأقل مستوى محترما من الحياة وبخاصة للحاجات الماسة (الضرورية) كالغذاء والكساء والخدمات الصحية وغيرها . وللفرد كذلك حرية الضمان ضد العوز والحاجة في حالة البطالة أو المرض أو الشيخوخة وكذلك ضمان حقوق والأمومة وأموالها من رعاية خاصة

وعلى الحكومات الالتزام بهذه الحرية والتي نصت عليها المادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان برعايته الفرد من مخاطر البؤس والضياع وتقديم كافة الإمكانيات لرعاية الفرد صحيا .

المبحث الثالث :- مستقبل الحريات العامة

يمكن إرجاع الإشكالية الأساسية التي واجهت وتواجه الحريات العامة إلى مدى مصداقية وحقيقة شمولها وتغطيتها للفعاليات الفردية والدولية فعلى الرغم من ظهور الكثير من الإعلانات والاتفاقيات بين الدول حول بعض مضامين الحريات إلا أن المتابع والمراقب يجد الكثير من التناقضات والمفارقات التي لاتتفق مع هذه الإعلانات بل تعاكسها فعلا . فعلى سبيل المثال كانت أكثر الدول وراء التبشير بهذه الإعلانات بريطانيا وأمريكا وفرنسا ولكن اتضحت وتوافرت أدلة تؤكد على مواقف حكومات هذه الدول من الشدة بمكان بحث لاوجود لمصداقية هذه الإعلانات مع ظهور صراعات حادة مع دول أخرى أدت إلى اختلاف هذه الدول معها بمواقف حول ابسط الحريات التي لايمكن إعمالها بالنسبة للشعوب أو القوميات أو الأقليات أو حتى بالنسبة للإفراد أنفسهم .

ومن غير إن نضرب أمثلة فالمتبع يرى بأم عينه ولا تحتاج الصور إلى تعليق أو مزيد تفصيل ولهذا يمكن التطرف إلى أهم العوامل التي تعيق مصداقية الحريات العامة وتطبيقاتها ويمكن إرجاعها إلى الآتي .

أ- أسباب اجتماعية .

وتتمثل في تبني الأحزاب الاشتراكية والتي تبنت أفكارا مثل الطبقية والفئوية وصراع الطبقات ....الخ وهذا ولد طبقات برجوازية متنفذه ومسيطرة في أعمالها ونشاطها ألمعاشي وفرض أفكارها وثقافتها مما شكل سلطة لها تأثير على الأغلبية .

ب- أسباب اقتصادية .

وتتمثل ببيوت المال الكبرى والرأسمالية والشركات الكبرى المهيمنة على الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي وهذا كون بحد ذاته سلطة تتحكم بالرأي العام من خلال إدارتها للمال والصحف والمجلات والمحطات الفضائية...الخ

ج-أسباب تقنية .

وتتمثل بوسائل الاتصال والموصلات السهلة الحصول عليها ولإيصال الأفكار من خلالها بسهولة مما جعلها سلطة فعلية مؤثرة على الملايين من الناس وهذه التقنية تستخدم من قبل المتفردين والعارفين لهذه التقنيات أي لايسيطر عليها أي كان .

المصادر //

- **الكتاب المنهجي**
- **الديمقراطية والحريات العامة – ٢٠١٨**
- **شبكة الانترنيت – مواقع ومكتبات .**